الفصل الثالث عشر

إستخدامات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لخدمة المعاقين

الفصل الثالث عشر
إستخدامات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لخدمة المعاقين

أحدثت ثورة المعلومات والاتصالات تغيرات جذرية في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة حتى بداية الثمانينات، في المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية على حد سواء وان كان ببطئ نسبي في الدول النامية، حتى اصبحت المعلومات تهيمن على جميع علوم الحياة ، فعلى سبيل المثال أصبح التعليم والتربية الالكترونيان أمرا واقعا، حيث نشهد سنويا إقامة جامعات افتراضية او تقديم جامعات تقليدية لدروس او مواد دراسية باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بديلا عن الدروس التقليدية، وأصبحت هذه التكنولوجيا البعد الثالث في العملية التعليمية، وستشهد تكنولوجيا المعلومات تطورات واسعة في المستقبل لتأتي بأكثر مما نعرفه او نتخيله الآن .

ويمكن أن يقال الشئ نفسة في مجال التجارة والخدمات بصفة عامة. فلقد اصبح الاقتصاد هو اقتصاد معرفة واصبح عمال اليوم هم عمال يعملون برؤوسهم لا بأيديهم كما كان عليه الامر في اغلب الصناعات حتى نهاية السبعينيات، وتساهم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بفرض العولمة التي اصبحت ايضا عولمة الكترونية E-globalization.

ستتضمن الدراسة مفهوم مجتمع المعلومات، ونتائج مرحلتي القمة العالمية لمجتمع المعلومات (جنيف 2003 تونس 2005.)، واهتمامات الدول العربية بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك من خلال عرض سريع لمحاور العقد العربي للمعاقين، والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تتعرض الدراسة إلى دور تكنولوجيا المعلومات في دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، وسياسات الدول العربية حول توظيف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لخدمة قضايا المعاقين، وكيف يمكن توظيف المعلومات

والاتصالات لخدمة قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة انه من اكبر التغيرات التي احدثتها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الأوضاع المجتمعية المرتبطة بمفهوم الحدود الجغرافية فقد كانت الحدود الجغرافية عائقا في التواصل بين الناس، من اهل الثقافة الواحدة او الثقافات المتعددة. ولكن ألان لا توجد اي عوائق للتواصل بمعناه الواسع، أي التعرف على كافة الثقافات، أو التعرف على منتجات شركة او دولة أيا كان مكانها في الارض، والتعرف على مناهج وبرامج التعليم في دولة ما ، والحوار ضمن ما تتيحه معرفة اللغات .

مفهوم مجتمع المعلومات

شهد العالم تغيرات جذرية تلعب فيها المعلومات والمعرفة دورا اكبر بكثير مما سبق في كافة أوجه نشاطات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويطلق على المجتمع الجديد الناتج عن هذه المتغيرات اسم مجتمع المعلومات، التي تطرح إجمالا فرصا وتحديات متباينة امام العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة.

يقوم مجتمع المعلومات على مبادئ أساسية منها حق التوصل إلى المعرفة. وتعتبر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وسيلة أساسية للسعي نحو تحقيق الكونية والتضمين من جهة والتنوع الثقافي من جهة أخرى، وكذلك خصوصية المعلومات الشخصية، وامن الشبكات، واعتماد المقاييس والمعايير العالمية التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الثقافات واللغات، والاهتمام بحسن وعدالة توزيع الطيف الترددي والسعي نحو تزويد كل مواطن بالمعرفة والخبرة الأساسية اللازمة لمشاركته في مجتمع المعلومات .

يؤدى التوجه نحو مجتمع المعلومات إلى تكامل أكبر على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. فان التكامل الاجتماعي والثقافي يمكن أن يكون أسهل وأسرع من أي وقت مضى في ظل مجتمع المعلومات فوضع التراث العلمي في متناول الفرد أصبح أكثر يسرا واقل تكلفة من الماضي كما إن وضع المتاحف العربية والمناطق السياحية

افتراضيا على الانترنت يقرب الفرد من ثقافته ويودي إلى إنماء الحضارات المختلفة ويشجع الحوار معها.

إن التوجه العالمي نحو مجتمع المعلومات، لا يخلو من التحديات الهامة التي ستؤثر على المجتمعات التي تتأخر في التوجه نحوه. لذا وضعت العديد من المؤشرات لقياس الفجوة الرقمية بين المجتمعات التي من مظاهرها بطئ النمو الاقتصادي وعدم التنوع وانخفاض المقدرة على الإبداع والتجديد وانخفاض المقدرة على التعلم والتدرب بسرعة توازي التقدم العلمي العالمي، وتؤدي الفجوة الرقمية إلى تزايد التفاوت الاجتماعي في المستوى المعرفي أو ما يسمى بالعزلة المعرفية .

قضايا تعترض تكوين مجتمع المعلومات

تعترض مجتمع المعلومات مجموعة هامة من القضايا على المستوى العالمي بصفة عامة وعلى مستوى الدول النامية بصفة خاصة نذكر منها ما يلي:-

1- الأطر التشريعية وسياسات تنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

2- تطوير البني التحتية وتطبيقات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مثل الحكومة الالكترونية التجارة الالكترونية التعليم الالكتروني....الخ.

3- الأمية التقليدية والتكنولوجية .

4- القوى البشرية والموارد المالية، وتنمية المحتوى الرقمي.

نتائج مرحلتي القمة العالمية لمجتمع المعلومات

بمبادرة عربية (من الجمهورية التونسية) رحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم 183/56 بتاريخ 21 ديسمبر 2001 بقرار مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات الذي أيد فيه اقتراح الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات بعقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتين، مرحلة أولى تعقد في جنيف في الفترة 10-12 ديسمبر 2003، ومرحلة ثانية في تونس نوفمبر2005.

استمر التحضير للقمة خلال أربعة سنوات متتالية إلتأمت أحداثها

باجتماع المرحلة الاولى في جنيف (ديسمبر 2003) والمرحلة الثانية في تونس (نوفمبر 2005)، ذلك بعد تفاوض ومباحثات مضنية حول المصالح المشتركة بين دول العالم حتى توصلت القمة الى نتائج وافقت عليها جميع دول العالم .

اولا : نتائج المرحلة الاولى (جنيف ديسمبر 2003)

إعلان المبادئ :- وثيقة إحتوت على رغبة شعوب العالم المشتركة لبناء مجتمع معلومات جامع وشامل هدفه التنمية البشرية المستدامة، وتحسين مستوى معيشتهم، والمساعدة على تحقيق الاهداف التنموية للالفية .وقد حددت هذه الوثيقة المبادئ العامة التي من شأنها رسم هيكل مجتمع المعلومات المنشود نذكر منها ما يلي:-

- دور الحكومات وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.
- البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، والنفاذ إلى المعلومات والمعرفة، وبناء القدرات، وبناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- البيئة التمكينية، وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فوائد في جميع جوانب الحياة.
- التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي، والتعاون الدولي والاقليمي.

خطة العمل :- تعتبر اهم الوثائق، التي تترجم الرؤية المشتركة والمبادئ التوجيهية الواردة في إعلان المبادئ إلى خطوط عمل محددة من أجل التقدم في إحراز الأهداف التنموية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري، وإعلان جوهانسبرج، من اجل النهوض بالفرد من خلال استعمال المنتجات والشبكات والخدمات والتطبيقات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومساعدة البلدان على تجاوز الفجوة الرقمية، وفي خطة العمل تم تحديد الاهداف والغايات من مجتمع المعلومات،

وطرق تنفيذ مبادئه العامة المذكورة في اعلان المبادئ من اجل الوصول الى مجتمع المعلومات المنشود بمشاركة جميع اصحاب المصلحة .

ثانيا : نتائج المرحلة الثانية

بمشاركة 175 دولة (5857مشارك) منهم 22 دولة عربية (شارك ستة من رؤساء الدول العربية وستة عشر وزيرا عربيا معنيين بالاتصالات والمعلومات) بالإضافة إلى 1508 مشارك من المنظمات الدولية، 6241 من المنظمات الغير حكومية، و4816 مشارك من القطاع الخاص و 979 مشارك من الصحافة والإعلام، عقدت المرحلة الثانية والأخيرة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، حيث تم فيها التباحث حول الموضوعات التي لم يتم الاتفاق عليها خلال المرحلة الأولى وخاصة موضوع إدارة الانترنت، والتمويل. وصدرت عن المرحلة الثانية الوثائق التالية:-

التزام تونس :- وثيقة تحتوى على التزام شعوب العالم بالمبادئ الأساسية لبناء مجتمع معلومات جامع، بما في ذلك الدعم الكامل لوثيقتي جنيف ديسمبر 2003 (خطة العمل وإعلان المبادئ)، وقد تم الاتفاق على التأكيد على الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وان المرحلة الثانية من القمة تمثل فرصة فريدة لإذكاء الوعي، وتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا بما ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، والتزام شعوب العالم بعد مرحلة تونس على التركيز على الآليات المالية اللازمة لسد الفجوة الرقمية.

برنامج تونس:- وثيقة تم التأكيد فيها على مبادئ العمل التي تحقق مجتمع معلومات جامع، وخاصة في موضوع التمويل وإدارة الانترنت والتنفيذ والمتابعة.

اهتمام الدول العربية والعالم بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة

العقد العربي للمعاقين (2004-2011)

انطلاقاً من إيمان الزعماء العرب، واقتناعهم بأن الأشخاص ذوي الاعاقة بما لديهم من قدرات وإمكانات إذا توفرت لهم الخدمات الملائمة

التدريبية والتأهيلية والرعائية والفرص المتكافئة سيتمكنون من المشاركة بفاعلية جنباً إلى جنب مع شرائح المجتمع الأخرى في تحقيق التنمية العربية الشاملة.

وافق مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة العربية بموجب قراره رقم 283 على العقد العربي للمعاقين خلال الفترة من 2004 – 2013 (تونس 2004)، وتكليف الامانة العامة بمتابعة تنفيذ محاوره وتقديم تقارير دورية بشأنه، وإعتباره وثيقة رئيسية للعمل العربي المشترك في مجال الإعاقة، تسعى لضمان حقوق المعاقين وحمايتهم، وتضمن مشاركتهم الكاملة وتحقق لهم المساواة في المجتمع.

ومنذ إقرار العقد، والمصادقة عليه من قبل القمة، تتابع جامعة الدول العربية بالتنسيق مع الدول الأعضاء تنفيذ الأهداف الواردة فيه التي ترمي إلى ضمان حقوق الأشخاص المعاقين واندماجهم في المجتمع ومساواتهم مع بقية أفراد المجتمع وتأهيلهم وتنمية قدراتهم. وهذه الأهداف في مجموعها أصبحت وسيلة فعالة للحكومات في المنطقة العربية لرسم سياساتها تجاه الأشخاص المعاقين ووضع البرامج الموجهة نحوهم، فالمقاربة الشاملة التي تمت صياغة العقد بها والتي انعكست في محاوره، حفزت المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية للعمل بموجبها لأنها استطاعت أن تغطي الموضوعات المتعددة الأبعاد لقضايا الإعاقة،

وتشمل محاور العقد :ـ

- التشريعات: تتضمن الأهداف التي تسعى إلى تكريس حقوق الأشخاص المعاقين في العدالة والمساواة والاندماج الاجتماعي.
- الصحة: تشمل توفير الخدمات التشخيصية والعلاجية والتأهيل الشامل والوقاية من الإعاقة.
- التعليم: يدعو إلى توفير الفرص المتكافئة للتعليم وضمانه لجميع الأشخاص المعاقين، منذ مراحل الطفولة المبكرة في جميع المؤسسات التعليمية

وفي صفوفها النظامية، وفي مؤسسات خاصة عند عدم قدرة الأشخاص المعاقين على الحصول على التعليم العام.

- التأهيل والعمل: يتضمن تأهيل الأشخاص المعاقين وإعادة تأهيلهم في ضوء المستجدات العلمية والتكنولوجية واحتياجات سوق العمل، بما يضمن توفير فرص العمل المتكافئة.
- التسهيلات والنقل: تدعو إلى تأمين حق الشخص المعاق في تسيير سفره وتنقله والوصول إلى البلدان والأماكن والمرافق العامة دون عوائق.
- الطفل المعاق: يكرس حصول الطفل المعاق على كافة الحقوق والخدمات ومساواته بأقرانه من الأطفال وإزالة جميع العقبات التي تحول دون تنفيذ ذلك.
- المرأة المعاقة: تشمل توعية الرأي العام بوضع المرأة المعاقة، واحتياجاتها والعمل على تصحيح الاتجاهات السلبية حول قدراتها وإبراز ما تتمتع به من إمكانيات تجعلها متساوية مع الآخرين.
- المسن المعاق: يتضمن تكثيف الجهود من اجل تشجيع المسن المعاق على الاستقلالية وتوفير فرص التأهيل وإعادة التأهيل لتمكينه من المشاركة في المجتمع وتامين الرعاية المناسبة له.
- الإعلام والتوعية المجتمعية: يدعو إلى العمل على تغيير صورة المجتمع عن الإعاقة، ومنع كل ما يقلل من شأن الشخص المعاق أو يحط من كرامته في وسائل الإعلام العامة والخاصة.
- العولمة والفقر: التخفيف من الانعكاسات السلبية للعولمة على حياة الأشخاص المعاقين، وخفض مستويات الفقر وتمكين الأشخاص المعاقين من الإسهام في الحياة الاقتصادية.
- الرياضة والترويح: تحقيق النمو الشامل للأشخاص المعاقين وإتاحة الفرصة لهم لممارسة الأنشطة الرياضية والترويحية، وتهيئة الظروف الملائمة لهم لممارستها بشكل أساسي أسوة بأقرانهم من غير المعاقين.

الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

وافقت الامم المتحدة على اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة، واتاحتها للتوقيع منذ بداية مارس 2007. الغرض من هذه الاتفاقية هو تعزيز وحماية وكفالة تمتع الاشخاص ذوي الاعاقة تمتعا كاملا على قدم المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز احترام كرامتهم الفطرية.

وقعت على الاتفاقية 13 دولة عربية، وقد وافتنا باقي الدول الاعضاء في الجامعة العربية انهم في صدد التوقيع على الاتفاقية ودراسة إمكانية التوقيع على البروتوكول المرفق بها.

المبادئ العامة التي حددتها الاتفاقية كأساس للتعامل مع الاشخاص ذوي الاعاقة

حددت المادة الثالثة من الاتفاقية المبادئ العامة للتعامل مع الاشخاص ذوي الاعاقة حيث اقرت :

احترام كرامة الأشخاص ذوي الاعاقة والعمل على استقلالهم الذاتي بما في ذلك حرية تقرير خياراتهم بأنفسهم واستقلاليتهم؛ عدم التمييز؛ كفالة مشاركة وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع؛ احترام الفوارق وقبول الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من التنوع البشري والطبيعة البشرية؛ تكافؤ الفرص؛ إمكانية الوصول؛ المساواة بين الرجل والمرأة؛ احترام القدرات المتطورة للأطفال ذوي الإعاقة واحترام حقهم في الحفاظ على هويتهم.

الالتزامات العامة التي تقع على عاتق الدول الموقعة على الاتفاقية:-

حددت المادة الرابعة من الاتفاقية الالتزمات العامة التي ستقع على عاتق الدول الموقعة على الاتفاقية، والتي يجب الالتزام بتنفذها بالاضافة الى المحاور التفصيلية للاتفاقية فور التوقيع عليها. **ونذكر من تلك الالتزامات ما له علاقة بقطاع تكنولوجيا الاتصالات** والمعلومات. حيث تعهدت

الدول الأطراف بكفالة وتعزيز إعمال كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما لجميع الشخاص ذوي الاعاقة دون أي تمييز من أي نوع على أساس الإعاقة. وتحقيقا لهذه الغاية تقوم الدول الأطراف بما يلي:

(أ) اتخاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير لإنفاذ الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية؛

(ب) اتخاذ جميع التدابير الملائمة، بما فيها التشريع، لتعديل أو إلغاء ما يوجد من قوانين ولوائح وأعراف وممارسات تشكل تمييزا ضد المعوقين؛

(ج) إجراء أو تعزيز البحوث وعمليات التطوير والتوفير والاستعمال فيما يتعلق بما يلي:

'1' السلع والخدمات والمعدات والمرافق المصممة تصميما عاما لتلبية الاحتياجات المحددة للأشخاص ذوي الاعاقة التي يفترض أن تحتاج إلى أدنى حد ممكن من المواءمة وإلى أقل التكاليف لتلبية الاحتياجات المحددة للأشخاص ذوي الاعاقة، وتشجيع التصميم العام لدى وضع المعايير والمبادئ التوجيهية.

'2' التكنولوجيا الجديدة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الوسائل والأجهزة المعينة على التنقل والتكنولوجيات المساعدة الملائمة للاشخاص ذوي الاعاقة، مع إيلاء الأولوية للتكنولوجيا المتاحة بأسعار معقولة.

(ح) توفير معلومات سهلة المنال للأشخاص ذوي الاعاقة بشأن الوسائل والأجهزة المعينة على التنقل، والتكنولوجيا المساعدة، بما في ذلك التكنولوجيا الجديدة، فضلا عن أشكال المساعدة الأخرى، وخدمات ومرافق الدعم؛

(خ) تشجيع تدريب الأخصائيين والموظفين العاملين مع الأشخاص ذوي الاعاقة في مجال الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية لتحسين توفير المساعدة والخدمات التي تكفلها تلك الحقوق.

المحاور الاساسية للاتفاقية والبروتوكول المصاحب لها.

حددت مواد الاتفاقية من المادة الخامسة إلى المادة خمسين المحاور

والأسس التفصيلة التي ينبغي أن تقوم بها الدول الموقعة والمصدقة على الاتفاقية، وجدير بالذكر أن هذه المحاور جاءت منسجمة تماما لما جاء به العقد العربي للمعاقين، مما يجعلنا التعامل معهما كوثيقة واحدة غير منفصلة واعتبار العقد العربي هو برنامج تنفيذي لما جاء بالاتفاقية، حيث حددت مواد الاتفاقية (من المادة 5- 31) محاور الاتفاقية نذكر منها ما يخص قطاع تكنولوجيا المعلومات على النحو التالي .

المادة 9 : إمكانية الوصول

1 - لتمكين المعوقين من العيش في استقلالية والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة، تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة التي تكفل إمكانية وصول المعوقين، على قدم المساواة مع غيرهم، إلى البيئة المادية المحيطة ووسائل النقل والمعلومات والاتصالات، بما في ذلك تكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصال، والمرافق والخدمات الأخرى المتاحة للجمهور أو المقدمة إليه، في المناطق الحضرية والريفية على السواء. وهذه التدابير (أ) المباني والطرق ووسائل النقل والمرافق الأخرى داخل البيوت وخارجها، بما في ذلك المدارس والمساكن والمرافق الطبية وأماكن العمل؛

(ب) المعلومات والاتصالات والخدمات الأخرى، بما فيها الخدمات الإلكترونية وخدمات الطوارئ.

(ج) وضع معايير دنيا ومبادئ توجيهية لتهيئة إمكانية الوصول إلى المرافق والخدمات المتاحة للجمهور أو المقدمة إليه، ونشر هذه المعايير والمبادئ ورصد تنفيذها؛

(د) كفالة أن تراعي الكيانات الخاصة التي تعرض مرافق وخدمات متاحة للجمهور أو مقدمة إليه جميع جوانب إمكانية وصول المعوقين إليها؛

(هـ) توفير التدريب للجهات المعنية بشأن المسائل المتعلقة بإمكانية الوصول التي تواجه المعوقين؛

(و) توفير لافتات بطريقة بريل وبأشكال يسهل قراءتها وفهمها في

المباني العامة والمرافق الأخرى المتاحة للجمهور؛

(ز) توفير أشكال من المساعدة البشرية والوسطاء، بمن فيهم المرشدون والقرار والأخصائيون والمفسرون للغة الإشارة، لتيسير إمكانية الوصول إلى المباني والمرافق الأخرى المتاحة للجمهور؛

(ح) تشجيع أشكال المساعدة والدعم الأخرى للمعوقين لضمان حصولهم على المعلومات؛

(ل) تشجيع إمكانية وصول المعوقين إلى تكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصال الجديدة، بما فيها شبكة الإنترنت؛

(ك) تشجيع تصميم وتطوير وإنتاج وتوزيع تكنولوجيات ونظم معلومات واتصالات يمكن للمعوقين الوصول إليها، في مرحلة مبكرة، كي تكون هذه التكنولوجيات والنظم في المتناول بأقل تكلفة.

المادة 31: جمع الإحصاءات والبيانات

1 - تقوم الدول الأطراف بجمع المعلومات المناسبة، بما في ذلك البيانات الإحصائية والبيانات المستخدمة في البحوث، لتمكينها من وضع وتنفيذ السياسات الكفيلة بإنفاذ هذه الاتفاقية. وينبغي أن تفي عملية جمع المعلومات والاحتفاظ بها بما يلي:

(أ) الامتثال للضمانات المعمول بها قانونا، بما فيها التشريعات المتعلقة بحماية البيانات، لكفالة السرية واحترام خصوصية المعوقين؛

(ب) الامتثال للقواعد المقبولة دوليا لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومبادئ الأخلاقيات الإحصائية.

2 - تُصنف المعلومات التي يتم جمعها وفقا لهذه المادة حسب المقتضى وتُستخدم في تقييم تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف بموجب هذه الاتفاقية، وتستخدم أيضا في كشف العقبات التي تواجه المعوقين في أثناء ممارستهم لحقوقهم والعمل على تذليلها.

3 - تضطلع الدول الأطراف بمسؤولية نشر هذه الإحصاءات وتضمن إتاحتها للمعوقين وغيرهم.

سياسات الدول العربية حول توظيف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لخدمة قضايا المعاقين

شهدت الدول العربية في العقد الاخير من القرن الحادي والعشرين تحركا كبيرا نحو الاهتمام بقطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وصناعة البرمجيات التي تعتبر مناسبة للفئات المهمشة في المجتمع، وتعمل على إدماجها فيه نظرا لسهولة تواجدها والتدريب عليها.

مازالت سوق المعلومات العربية سوق كامنة وهامة لما لها من ميزة تفاضلية للعالم العربي مثل صناعة برمجيات اللغة العربية وغيرها من برمجيات التجارة باللغة العربية والتجارة الالكترونية ولوازمها من برمجيات الحماية والعرض والتسويق، ومازال حتى الان معظم البرمجيات في الدول العربية منحصرة في حزم البرمجة التطبيقية مثل المحاسبة والإدارة والتراث ...الخ، اما انتاج الالكترونيات وخاصة التجهيزات الحاسوبية في الدولة العربية فمحدود جدا وينحصر فقط في عمليات التجميع، ومن العوامل المعيقة لقيام صناعة البرمجيات والتي يجب السعي نحو تخفيف حدتها هي صغر الاسواق المحلية وافتقار الشركات العربية الى الخبرة التسويقية وارتفاع تكاليف التسويق.

وبالنظر في السياسات الداخلية لكل دولة عربية على حدة فيما يخص تسخير طاقات تكنولوجيا المعلومات لخدمة قضايا المعاقين نجد إنها عشوائية وليس لها اطر محددة ومعالم واضحة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الاستفادة منها حتى الآن. بالرغم من تواجد استراتيجيات كثيرة تم صياغتها تحت مظلة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مثل الإستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات التي وافق عليها مجلس وزراء الاتصالات العرب عام 2002، وإستراتيجية خفض الفقر التي وافق عليها مجلس وزراء الشؤون

الاجتماعية العرب عام 2003، وغيرها من الاستراتيجيات الأخرى المعنية بالإعلام والتعليم ...الخ

ومما سبق يتضح أنه من الضروري توحيد الجهود، ودراسة الاتفاقيات والاستراتيجيات الدولية والعربية المتنوعة بعمق لنتمكن من الوصول إلى خطة عمل طويلة المدى تحتوى على برامج ومشاريع من شأنها تنفيذ ما جاء في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة موضوع توظيف قطاع تكنولوجيا المعلومات لخدمة قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة لأنه موضوع متعدد الإبعاد، يدخل فيه التعليم والإعلام والتأهيل وإعادة التأهيل، والصحة، والتشغيل ...الخ .

ولكي تتمكن الدول وخاصة الدول العربية من الوصول إلى خطة عمل طويلة المدى تحتوى على برامج ومشاريع قابلة للتنفيذ، يجب الاهتمام بالعناصر التالية:-

البنية الأساسية

إن من أهم أساسيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء هو تشييد وتطوير بنية أساسية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، فالبنية الاساسية هي المرافق والتشييدات العامة التي تبنى بغرض تلبية احتياجات اساسية لدى الانسان، وتوفير قاعدة يمكن تطوير خدمات وانشطة اخرى من خلالها.

إن تطور التكنولوجيا المبهر وما صاحبه من تطور منظومة احتياجات انسان العصر الحديث في الاتصال، ليس فقط بإنسان آخر، ولكن بالمعلومات والبرامج والافلام وغير ذلك ، كل هذه التطورات اثرت على مصطلح وفهوم البنية الأساسية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات واعطته أبعادا لم تكن معلومة حتى قابلة للتصور عن ذي قبل، وأصبحت البنية الأساسية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لا تشمل فقط شبكة الهاتف الثابت ولكنها تتضمن العديد من التجهيزات والمرافق التي ينبني عليها كافة خدمات الاتصالات

الحديثة من انترنت وهاتف محمول وحواسيب شخصية واتصالات فضاية ....الخ.

وجدير بالذكر انه لم تعد خدمات الاتصالات خدمات رفاهية لفئة محدودة، فبدونها لايمكن للأمم التقدم . فالدول النامية لا يمكنها الانتفاع من الامكانات الهائلة التي توفرها ثورة المعلومات بدون الانتشار الواعي لجميع وسائل الاتصال الحديثة بالاضافة للتدريب والتعليم المرتبط بها. فالحصول على تلك الخدمات والاندماج في مجتمع المعلومات ينتج عنه فرص عمل جديدة ويوسع دائرة المعارف ويشجع التبادل الاجتماعي والذي بدوره يرفع من مستوى المعيشة للفرد (خاصة الفئات المهمشة) وللمجتمع على حد سواء .

المحتوى

المحتوى هو الأساس في اقتصاد المعرفة، يشتمل المحتوى على ناتج صناعتي النشر الورقي والإلكتروني والإنتاج الإعلامي والفني والتطبيقات البرمجية، فقد أيقن الجميع ان المحتوى هو التحدي الحقيقي وأهم مقومات مجتمع المعلومات بالإضافة إلى البني التحتية.

تقدم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فرصة حقيقية للدول النامية في مواجهتها لقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي فرصة يجب استغلالها بأقصى حد ممكن وأحد عناصر هذا الاستغلال هو توجيه اكبر عناية بالمحتوى لما يمثله من أهمية بالغة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. فان مصير جهود التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بإقامة صناعة محتوى متطورة، للدخول في عصر المعلومات، وردم الفجوة الرقمية التي قد تزداد اتساعا بين العالم العربي والعالم المتقدم، بل بين الدول العربية وبعضها البعض.

وجدير بالذكر أن جل المواقع العربية مازالت مواقع للشركات أو مواقع بوبات إلكترونية ويتعدد أشكال البوابات العربية ما بين بوابات للحكومات أو للترفيه والتسلية، ولكن يوجد عدد قليل للغاية من بوابات التجارة الالكترونية- وأشهرها tejari.com الإماراتي- وما زالت خدمات المحتوى الالكتروني والخدمات الالكترونية قاصرة في المنطقة العربية باستثناء

بعض النماذج الخاصة وبالطبع يرجع ذلك الى عدم انتشار الانترنت انتشارا واسعا من ناحية، وبالاضافة الى عدم توفر المحتوى الملائم باللغة العربية من ناحية اخرى. إلا انه من الملاحظ ان خدمة البنك الإلكتروني اصبحت متاحة في معظم الدول ولكن نسبة الاستخدام ضعيفة للغاية.

دوافع الاهتمام بالمحتوى العربي

- الدافع الاقتصادي : تمثل صناعة المحتوى هي المحرك الرئيسي لاقتصاد المعرفة وهي التي توفر معظم الوسائل الخاصة بزيادة إنتاجية عمل المصانع والمكاتب وغيرها

- الدافع الاجتماعي : سيؤدي التحرك الحثيث صوب مجتمع التعلم المنشود الى ما يشبه الانفجار على صعيد المحتوى فهو مجتمع قوامه الذكاء الجماعي والذاكرة الجماعية وله كذلك وعيه الجماعي المتمثل في معارفه وخبراته . و يتسم مجتمع التعلم بسرعة تجاوبه وتكيفه ونهمه الشديد على استهلاك المعرفة وقدرته الفائقة على انتاجها .

- الدافع الثقافي: باعتبارها نسقا اجتماعيا قوامه القيم والمعتقدات والمعارف والفنون والعادات والممارسات الاجتماعية والانماط المعيشية وجميعها كثيف المحتوى. وبوصفها دافعا للانتماء تعبر عن التراث والهوية وطابع الحياةاليومية للجماعة الثقافية وصناعة المحتوى هو وسيلة فعالة للمحافظة على هذا التراث. وبوصفها تواصلا عن طريق نقل انماط العلاقات والمعاني والخبرات بين الاجيال.

الاستفادة من المحتوى

يمكن الاستفادة من المتاحف ومراكز التوثيق القومية والمكتبات ووسائل النشر الالكتروني باعتبارها مراكز للترويج لتطبيقات صناعة المحتوى، وذلك باستخدام وسائل النشر الالكتروني التفاعلي، وإتاحة المعلومات العلمية والثقافية وصنوف المعلومات الأخرى عبر شبكات مراكز الأرشفة والمتاحف والمكتبات الرقمية والنصية.

كما يمكن استثمار طاقات الأشخاص ذوي الإعاقة بتشغيلهم في صناعة المحتوى التي لا تتطلب مجهودا عضلي تقريبا. وذلك من خلال التحرك في إطار إستراتيجية واضحة وواقعية للاستفادة من التفوق المعلوماتي لدى معظم الأشخاص ذوي الإعاقة ومن أهم المقومات اللازمة لوضع هذه الإستراتيجية هو الرصد العميق والمستمر لقدراتهم وتأهيلهم أو إعادة تأهيلهم بما يتناسب مع صناعة المحتوى .

التطبيقات الالكترونية

هي كل الأعمال التي تتضمن مداولات إلكترونيا ، مثل التخاطب عن بعد ، والتجارة الالكترونية ، والحكومة الالكترونية ، والتعليم والصحة عن بعد.

وتقوم هذه الصناعة على التفكير والابتكار والإبداع الذهني ، ولكي يتم زيادة وتشجيع صناعة التطبيقات الالكترونية المختلفة لابد من وضع التشريعات والقوانين الناظمة للإعمال الالكترونية ، وكذلك تطبيق القوانين الدولية الخاصة بحماية الملكية الفكرية ، التي ستكون أهم نتائجها تشجيع الابتكار والتجديد الذي يعتبر احدي المحركات الهامة في هذه الصناعة.

كما يمكن أن يلعب الأشخاص ذوي الإعاقة دورا بناء وفعالا في هذه الصناعة ، إذا ما تم تعزيز قدراتهم وتأهيلهم تأهيلا عالي المستوى ، وإعطائهم الفرصة للابتكار والإنتاج في هذه الصناعة التي تدر دخولا كبيرة ، على أن تتولى المؤسسات والمنظمات الدولية الترويج لتلك الصناعة ، وشراء منتجاتهم.

دور تكنولوجيا المعلومات في دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع

صاحب التحول العالمي نحو مجتمع المعلومات تغيرات هامة في طبيعة الأنشطة الاجتماعية والثقافية ، وفي آلية ممارسة هذه الأنشطة. فهناك تغير في عمليات التعليم والتعلم والتدريب وفي التعامل مع العناية الصحية والممارسات الطبية ، ومن جهة أخرى يؤثر مجتمع المعلومات في تخطيط وتصميم القرى

والمدن حيث يؤخذ في الحسبان تمديدات الألياف البصرية إلى البيوت والمدارس والمستشفيات والمؤسسات ، مما يسمح بالتعامل مع المعلومات كل حسب حاجته، ويسمح مجتمع المعلومات باندماج الفئات الاجتماعية المهمشة فيه، وعلى نحو خاص الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ سيمكنهم من العمل والتواصل والتعليم بسهولة ويسر. وكذلك سيغير مجتمع المعلومات طريقة التعامل معهم، ويمكن تصنيفهم وفقا لإعاقتهم على النحو التالي :-

أولا: الإعاقة العقلية:

الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية هم أشخاص يعانون من نقص، أو تخلف، أو بطء في نموهم العقلي، ويؤدي إلي تدن في مستوي الذكاء، ومستوي تكيفهم الاجتماعي، فلا تتناسب قدراتهم العقلية مع مستوياتهم العمرية، والإعاقة العقلية درجات، بسيطة الإعاقة، وحالات متوسط الإعاقة، وحالات شديدة وشديدة جداً.

ثانيا: الشلل الدماغي:

وهي الحالة التي تنتج عن إصابة الشخص المعاق بأي عارض، يسبب تلف في الدماغ، أثناء فترة نموه، وهذا التلف يؤدي إلي اختلال في الجهاز الحركي للجسم. ، وجدير بالذكر أن نسبة عالية من المصابين بالشلل الدماغي تتمتع بقوة عقلية طبيعية. ويمكن التحاقهم بالمدارس العادية، حيث أنه ليس هناك ما يعيق تحصيلهم العلمي.

ثالثا: الإعاقة السمعية واللفظية:

و تعرف هذه الإعاقة بوجود عطل في إيصال المثيرات الصوتية إلي أعصاب السمع، أو أي أعضاء أخرى متعلقة بإدراك الأصوات وتمييزها، وبالتالي فإن التواصل اللفظي مع الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية أو اللفظية يصبح معطلاً.

رابعا: الإعاقة البصرية :-

وهي تلك الحالة التي تتراوح ما بين العمى الكامل، وحالات أخرى

قريبة من ذلك، والأشخاص ذوي الإعاقة البصرية يستطيعون أن يلتحقوا بالصفوف العادية في المدرسة مع توفر الاحتياجات التقنية التي تجعله يشارك في الحصة الدراسية كما أن هذه التقنيات قد سهلت حياتهم، وجعلت دمجهم في المجتمع أمراً في غاية السهولة.

خامسا: الإعاقة الحركية :-

وهي الحالة التي يجد فيه الشخص، صعوبة في استخدام عضو أو أكثر من أعضائه بسبب عطل في الجهاز العصبي، أو ضرر أصاب العضلات، أو عيب وراثي في أحد الأعضاء أو بتر لأحد الأعضاء، ويعتبر الشلل من أكثر أنواع الإعاقات الحركية شيوعاً، ومن أبرز الإعاقات الجسدية الوراثية ما يعرف بضمور العضلات.

سادسا: الإعاقات المتعددة :-

ومعناها أن يصاب الشخص بأكثر من إعاقة، فقد يكون معوقاً عقليا وجسدياً في آن واحد، أو معوقاً بصرياً وأصم وأبكم في نفس الوقت، وهذه الفئة هي الأصعب في التعامل، وتحتاج إلي رعاية متخصصة.

دور تكنولوجيا المعلومات وفقا للتصنيف السابقة :-

ووفقا للتصنيف السابق للاعاقات ستلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدورا مختلفة بأختلاف نوع الاعاقة، وذلك من أجل دمج الاشخاص ذوي الاعاقة في مجتمعاتهم. وحيث انها تعمل على توليد نشاطات جديدة كوسائل الإعلام المتعدّدة، والتجارة الإلكترونية والبرامجيات القادرة على قرأة النصوص المكتوبة وتحويلها الى نصوص مسموعة. وجديرا بالذكر ان ألاشخاص ذوي الاعاقة البصرية، شاهدت البرمجيات الخاصة بهم خلال العقد الاخير من القرن الحالي تطورا هائلا، وبصورة يمكننا ان نجزم انه ليس هناك مشكلة على الاطلاق من استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بالنسبة لهم، إلا انه مازال تكلفة اقتناء التكنولوجيا الخاصة بهم عالية نسبيا .

تشكل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دعامة جماعية وتفاعلية

أكثر للمعرفة. حيث أنها تسمح بانخفاض تكاليف نقل المعارف وترميزها فهي تشكّل عاملاً مهماً لنمو التأثيرات الخارجية للمعرفة، وبالرغم من الجهود التي تبذل من قبل مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المختلفة ومن قبل شركات انتاج البرمجيات مثل شركة مايكروسوف والـ IBM وغيرها من الشركات التي تنتج برامج تساعد على دمج الاشخاص المعاقين - وخاصة الاعاقة البصرية – في مجتمع المعلومات إلا انه لا توجد استراتيجية واضحة للدول العربية، أو خطة عمل عربية من اجل استثمار امكانيات تكنولوجيا المعلومات وتصخيرها لدمج الاشخاص ذوي الاعاقة في المجتمع، ولكي يمكن تصور التحديات التي تواجه عملية استثمار تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتسخيرها في خدمة الاشخاص ذوي الاعاقة ودمجهم في مجتمعاتهم. يمكن ذكر بعض المزايا والادوار التي تقدمها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، من أجل تحقيق هذا الهدف وذلك على النحو التالي :-

1ـ بصفة عامة :ـ

- تعزيز المساواة بين فئات المجتمع (خاصة الأشخاص ذوي الإعاقة) في عملية النفاذ، وفي الفرص المعرفية.
- الحرص على التعلم من أجل النفاذ.
- توسيع مجالات التعليم بمختلف قطاعاته، مع إمكانيات التعليم عنُ بعد .
- إزالة العوائق التي تمنع متابعة الحياة المهنية.
- عرض المشاكل وتحليلها وتقديم بدائل الحلول من قبل الاشخاص المعاقين .

2ـ في المجال الإعلامي والتثقيفي

تعتبر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أداة سهلة الاستخدام (بعد التدريب) وغزيرة المعلومات، وغنية الأدوات والبرامج ذات الأساليب التوضيحية الشيقة بالصوت والصورة، التي تمكنها من القيام بدورا إعلاميا فعال وفاعل للتعرف على:-

- توفير المعلومات الأساسية عن الثقافة الصحية المناسبة التي تجعل أفراد

المجتمع يتجنبون كل ما يمكن أن يكون سبباً في حدوث الإعاقة. وخاصة الاعاقة الذهنية حيث ان الكثير من مجتمعاتنا يستشري فيها الجهل بأسباب تلك الاعاقة، كما تسود فيها بعض النظرات والافكار التقليدية الخاطئة التي تنعكس سلبا على المعاق ذهنيا بل وتساهم في زيادة المشكلة.

- استخدام الأدوات الشارحة ذات الطابع الشيق من رسوم متحركة وحوار بالصوت والصورة، لإخراج مادة علمية بصورة مقنعة وجاذبة تساعد على سرعة التعلم للأشخاص ذوي الإعاقة، ولأسرهم ومن يتعاملون معهم.
- زيادة فرص الحصول على درجات علمية من خلال برامج التعلم عن بعد، التي يجب أن لا تقتصر فقط على الدراسات العليا، ويجب ان تشمل مراحل التعليم المختلفة من الأساسي الى الجامعي ، وذلك من اجل زيادة الفرص التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- التعرف على الثقافات والحضارات المختلفة .

3ـ في مجال التأهيل من اجل الحصول على فرصة عمل

تلعب تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دورا كبيرا في مجال التأهيل والتدريب للاشخاص ذوي الاعاقة، وخلق فرص عمل متكافئة الفرص مع الاخرين، وخالية من إي إعاقات وحواجز تمنع الاشخاص ذوي الاعاقة من الحصول عليها، وبعيدا عن القوانين والتشريعات التي نادرا ما تلتزم بها الشركات والمؤسسات سواء كانت خاصة او حكومية، حيث مازال حتى الان توجد ثقافة سلبية نحو الاشخاص ذوي الاعاقة وقدرتهم على العمل.

يمكن لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات خلق فرص عمل ذات عائد كبير جدا يختلف بإختلاف قدرات ومهارات الأشخاص ذوي الاعاقة، الذي يجب ان يأخذ قسط كافي من التأهيل والتدريب على كافة المسببات التي تمكنة من المنافسة والحصول على تلك الفرص ونذكر منها ما يلي : -

- إدخال البيانات والمعلومات (كتابة رسائل علمية، الارشفة الالكترونية،

تغذية قواعد البيانات....الخ) تتطلب احتراف الكتابة على لوحة المفاتيح باللغتين العربية والانجليزية.

- معالجة البيانات وتحليلها. تتطلب احتراف البرامج الاحصائية وغيرها من البرامج الخاصة التي تقوم بعمل تحليل للبيانات والمعلومات.
- عمليات المنتاج للحلقات التليفزيونية والفيدو، تتطلب احتراف برامج المونتاج المختلفة.
- انتاج رسوم متحركة وبرامج اطفال وغيرها من الرسوم المتحركة، تتطلب احتراف أحد برامج الرسم التي تمكنه من الانتاج ذلك بالاضافة الى توفر مهوبة التخيل والابتكار والابداع في المجال الفني .
- التجارة الالكترونية، التي تمكن من عقد صفقات تجارية من خلال وسائط تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المختلفة،
- تحليل نظم المعلومات، الذي يمكن من خلاله تحديد المشكلات التي تعترض الشركات والمؤسسات، ويعمل على حلها ببدائل مختلفة، يتطلب خبرة عملية في مجال تحليل النظم واحتراف اداواته.
- إنشاء البرامج والنظم الادارية والمالية، تتطلب احتراف احد لغات الكمبيوتر مثل البيزيك والسي والبسكال .. الخ
- إنشاء قواعد بيانات، و تتطلب احتراف احد الاداوات الخاصة بانشاء قواعد البيانات مثل اوراكل او SQL أو MICRSOFT ACCESS...الخ
- إنشاء مواقع على شبكة الانترنت
- إخراج المحاضرات البحوث في شكل شفافيات، تتطلب احتراف MICROSOFT POWER POINT
- المشاركة في انتاج المحتوى على شبكات الانترانت

3ـ في المجال الرياضي والترفيهي

تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الرياضة والترفيه حيث يمكن أن تتوفر من خلالها ما يلي :-

- عرض بعض التمارين الرياضية التي يمكن أن يقوم بها الأشخاص ذوي الإعاقة في منازلهم، بطريقة تعليمية ووصفية، سهلة وواضحة
- التخاطب مع الآخرين، وبناء صداقات عن بعد، ومناقشة أدق الموضوعات وتلقى الملاحظات والحلول البديلة.
- زيارة بعض المدن، التي كان من المستحيل تخيل زيارتها
- الترفيه من خلال البرامج الخاصة بتنمية الذكاء، واللعب مع الآخرين من بعد

4ـ في مجال الصحة والأجهزة التعويضية

- تقدم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، صناعات متطورة في مجال صناعة الأجهزة التعويضية الذكية، وبصفة خاصة الإعاقة الحركية والسمعية، حيث تتوفر أجهز
- ومن أروع ما أنجزته تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات هو الانسان الآلي الذي يقوم بجراحات المخ والعظام بدقة متناهية، حيث يمكن أن تتم العملية عن بعد عن طريق الريموت.
- وفي ألمانيا.. يعكف علماء جامعة هانوفر على تطوير إنسان آلي يقوم بإجراء عمليات جراحية دقيقة في العمود الفقريّ.. وفي حالة نجاحه فسوف يكون هذا فتحًا جديدًا في عالم الطب الذي طالما وجد خطورة في الاقتراب من هذه المناطق الخطيرة
- وفي السويد تم تصنيع روبوت يسبح داخل سوائل جسم الإنسان كالدم والبول ويلتقط البكتيريا أو الخلية المرادة، وينقلها إلى مراكز التحليل.

الخاتمة

على الرغم من أن قضايا الإعاقة واندماج المعاقين في المجتمع بدأت تحظى باهتمام نسبي في الشأن العام، فإن هذا الاهتمام لم يتطور بعد على نحو كاف لينعكس في صلب أولويات أجندة العمل الاجتماعي- الاقتصادي وبلورة سياسات محددة تجاه الاحتياجات التي يجب الوفاء بها لتحقيق المزيد من

الانـدماج الاجتمـاعي في المجتمعـات العربيـة، فـالاعتراف بحقـوق المعـاقين لا يمكـن الوصـول إليـه، مـن خـلال السياسـات الـتي تسـنها الحكومـة فقـط بـل تتطلب جهداً متصلاً من الأشخاص المعاقين أنفسـهم وجميـع اصـحاب المصلحة، إلا أن تلك السياسات التي تستهدف المعاقين كمستفيدين لا تـزال تخلـو مـن أي توجهات تشير إلى دورهم في وضع تلك السياسات أو تنفيذها، ويجب استغلال الامكانيـات الـتي تتيحهـا تكنولوجيـا الاتصـالات والمعلومـات، لإعطـاء الاشخاص ذوي الاعاقة فرص اكبر للإسهام في وضع السياسات الـتي تخصهم والتي سيكون له اثر مباشر وفعال في المستقبل.

كمـا أن إدمـاج الاشـخاص ذوي الاعاقـة في المجتمـع لا يمكـن أن يـتم بمعـزل عـن مبـدأ الشـراكة، ويقـوم معيـار الشـراكة هنـا علـى أسـاس أن يمنـح الاشخاص ذوي الاعاقة والمنظمات التي تمثلهم دوراً رئيسياً في اتخاذ القـرارات التي تمس حياتهم على نحو مباشر وأيضاً القـرارات الـتي لهـا تـأثير علـى المجتمـع إزاءهم. ويمكـن أن تتم الشراكة على ثلاثة مستويات، وذلك من خلال التشـاور في وضع البرامج وتصميمها، وفي رسم السياسات واتخاذ القـرارات المتعلقـة، وفي مراحل تنفيذ البرامج والخطط التي تستهدفهم.

ومما سبق يمكن القول أن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ستلعب دورا كبيرا في في عملية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، إذا مـا حسـن اسـتخدامها واستثمارها أفضل استثمار ممكن في هذا المجال، حيث أنها تخلق مجتمعا بـلا إعاقات وبلا تمييز وبلا حدود، مجتمـع متكـافئ الفـرص بـين أفـراده. فـالجميع لديه الفرصة لرسم السياسات وإبداء الرأي والتعلم والتأهيل، والعمـل والاعتمـاد على النفس. ويمكننا في النهاية ان نأخذ بالمسلمات التالية :-

- ان مجتمـع المعلومـات واقـع لا يمكـن تجاهلـه، ويجـب السـعي إلى تحقيقـه وفقا لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها.
- ان صناعة المحتوى وصناعة التطبيقات عنصران هامان في الـدخل القـومي، ويجب مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في تلك الصناعة.

- ضرورة توفير حاسوب لكل معاق يتم تطويره مرة كل خمس سنوات على الأقل.
- يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة (خاصة الحركية والسمعية والبصرية) ان يكون لهم دورا كبيرا في تطوير تلك الصناعة لما لديهم من ذكاء فطري ومقدرة على التحدي، والتعلم إذا ما توفرت لهم البيئة التي تمكنهم من ذلك
- أن قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة قضايا متعددة الإبعاد، لابد من مراعاتها واستثمار الإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات عند دراسة قضاياهم، (الصحة، والتعليم، الإعلام، السياحة، والرياضة.....الخ).
- العمل على تخفيض كلفة اقتناء منتجات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، سواء على كافة الأجهزة او التطبيقات او غيرها. ذلك بكافة طرق التخفيض مثل الإعفاءات الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، أو تقديم الدعم لتخفيض السعر.
- ضرورة وضع خطة عمل طويلة الأجل للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة تأخذ بعين الاعتبار الإبعاد السابقة وما جاء في الاتفاقيات والاستراتيجيات الدولية المختلفة ذات العلاقة بتلك الإبعاد (البعد الصحي والاجتماعي والثقافي والتأهيلي ....الخ).
- غياب قاعدة بيانات تتلاءم مع حجم الاهتمام بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي يمكن الاعتماد عليها للتعرف على المعاقين وقدراتهم .